مفهوم التحـــويل وأنواعه في العربية

الأستاذ: صالح خديش
جامعة قسنطينة-الجزائر.

من أجل مراقبة القواعد التي تتحكم في طرق الإضمار في الجملة، اعتمد. المنهج التحويلي، لأنه يهتم بتغيير البنيات الشكلية المنبثقة عن أصل واحد، مع مراعاة التغيرات الدلالية والوظيفية التي تصيب الجملة المولدة.

وأسجل في هذا الصدد ملاحظات "موريس كَروس "، حول مفهوم التحويل بوجه عام، إذ يقول : «إن القانون النظري لمفهوم التحويل ليس واضحا في الغالب؛ فمن ناحية :

اقترحت مختلف النظريات القائمة حول هذا المفهوم، من أجل إدماج المعطيات المتجمعة، ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن اعتبار هذا المفهوم التحويلي ذا طبيعة تجريبية خالصة»(1). نفهم من هذا أنّ النظرية التحويلية لم تستطع بعد أن ترسي الأسس النظرية الواضحة والملزمة، بل لا تزال خاضعة لتجارب معزولة تفرضها بنية اللغة موضوع الدراسة، على الرغم من كثرة الجهود المبذولة من أجل تحقيق تلك الأسس.

فأهم ما يوجه لهذه النظرية من انتقادات : هو تلك الملاحظات المعزولة القائمة حول بني لسانية ذات طبيعة مختلفة في الدلالة، متباعدة في الأصل، ولعل هذا يعود إلى أن كل بناء نظري ينبغي ان يسبق بعمل تجميعي يصنف المعطيات، إذ يسعى كل باحث إلى سد الفجوة التي تركها الآخر.

ولقد وضع "تشومسكي" من أجل سد بعض الثغرات المحتملة فرضية تقيد منبع التوليد وتحدده، وذلك عن طريق الآليات الترادية المتعددة التي تسمح بتشكيل الجمل المتنوعة عن طريق الربط والتعليق وغيرهما.(2)

وهذه الفرضية أثرت كما يقول "كَروس" في أغلب الآراء اللاحقة، فأخذت من الجمل المعقدة نموذجا للتطبيق (...) مع أن الجملة البسيطة هي المسؤولة وحدها على تحديد طبيعة المعنى الجوهري (3). ولكي لا نقع في تناقضات منهجية، ينبغي أن تحصر المنطلقات المعتمدة لدى الدارسين من أجل تفسيرها،

(1) Gross (maurice): - méthodes en syntaxe, hermann, 1975, p.9

(2) Chomsky (N) :La linguistique cartesienne;Suivi de la nature formelle du langage, trad: deNelcya Delanoë et Da n sperber;Ed;duseuil:1966;p12

3)Gross:ibid:p18

وانتقاء ما يناسب الجملة في العربية. يقترح "شومسكي " ثلاثة شروط من شأنها أن تقنع كل (الأنحاء). مما يسمح لها ببناء نظرية عامة تقوم كما يقول علي : «ترتيب التمثيلات الصوتية الصالحة، وترتيب التمثيلات الدلالية الصالحة وتشكيل نظام يسمح بتوليد التمثيلات الصوتية والدلالية المزدوجة»(4). ونظرا لما تمتلكه القواعد التوليدية من قدرة هائلة على إنتاج الجمل النحوية وفق النظرية العامة المقترحة أدخل "تشومسكي" تعديلات جديدة من أجل تنظيم هذا التوالد الهائل ووضع قوانين تفسره، فاقترح بعض القيود الأخرى نذكر منها هاهنا : «قيد الرتبة للفاعل، وقيد الجمل المنتهية، التي تنتمي إلى المجال التطبيقي»(5).

أما تلميذه "جوزيف موند J.E.monds" فقد اقترح تحويلات جديدة : (أعدها امتدادا لنظرية "تشومسكي" السابقة)(6).

حيث تصنف التحويلات كما هو واضح من عنوان الكتاب تبعا لطبيعة الجملة)(7).

- هذا التصنيف الأخير يقترب إلى حد كبير إلى ما ذهب إليه "تمام حسان" الذي يضع المخطط التالي يوضح من خلاله طبيعة الرتبة في العربية.

«الرتبة»

تقديم		تأخير
محفوظة	غير محفوظة	غير محفوظة
المبتدأ،	محفوظة الفاعل،	
الأدوات التي لها الصدارة	مثلا	مثلا المفعول، مثلا(8)

من خلال هذه النماذج يمكننا -بعد عملية المقارنة- أن نحصل على التحويلات التالية :

(أ) - التحويلات المحافظة على البنية كما أسماها "أموند"، ويندرج ضمنها (الرتبة المحفوظة) عند "تمام حسان"، ورتبة الفاعل، والجملة المنتهية عند "تشومسكي".

---

(4) Chomsky : ibid. P126

(5)Chomsky : structures syntaxique - tra-Michel Brandeau, Eds seuil 1969 ch.5 p 39

(6)Emonds (J) : ibid P 15

(7) لمزيد من التفصيل أنظر المرجع السابق ص 19 وما بعدها.

(8) تمام حسان : اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 202.

(ب) التحويل الجذري عند "أموند" ويقابله عند "تمام حسان" الرتبة غير المحفوظة، (تقديم المبتدأ نموذجا (جـ) التحويل المحلي عند "أموند" ويقابله (الرتبة غير المحفوظة) (تقديم المفعول نموذجا).

نلاحظ أن "تمام حسان" لا يميز بين تقديم المفعول وتقديم المبتدأ.

- ونرى في أثناء التحليل أنهما ينتميان إى نمطين مختلفين، ولاستكمال المعطيات النظرية حول العملية التحويلية، ينبغي التطرق إلى ما ذهب إليه "الفاسي الفهري" مع تقديم الملاحظات المبدئية التالية :

يربط المؤلف بين التبئير والإبتداء، لأنّ المبتدأ يحتل في الجملة موضع (البؤرة يقول «الجمل البسيطة مثل -في الدار رجل- يوجد فيها المبتدأ خارج الجملة ... ونعتقد أنه مكان البؤرة »(9).

ولكنه عندما ينتقل إلى شرح عملية التبئير، كعملية تحويلية يقول : «التبئير عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الإسمية أو الحرفية، أو الوصفية، من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ح) أي مكان البؤرة (...) كما في الجمل التالية :

أ - إياك نعبد (الفاتحة :5)

الله أدعو

في الدار وجدته

غدا نلتقي

ميتا كان »(10)

نلاحظ من خلال النصين السابقين، واعتمادا على الأمثلة التطبيقية المذكورة -أن المؤلف يداخل بين عمليتين مختلفتين في الأصل- فالنص الأول يشرح التحويل عن طريق (الإبتداء)،

والثاني يشرح التحويل عن طريق التبادل المحلي بين عناصر الجملة.

- ولكي نوحد المصطلحات انطلاقا من الإجراءات اللسانية لكل تحويل

---

(9) الفاسي الفهري (عبد القادر): اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ط 1986 ،ص 113.

(10) نفسه ص 114 وأنظر أيضا : ص 34 امنه.

استعين بما ذهب إليه "إدمون" في تعريفه للتبئير؛ (Topicalisation) إذ يقول «هو التحويل الذي ينقل المركب الإسمي إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقدة (س) المسيطر الأساس، ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية »(11).

فعملية النقل إلى رأس الجملة في اللغات غير الإعرابية، كالأنجليزية -لغة البحث وموضوعه عند المؤلف-، لا تفرق بين النقل بالإرتفاع (الإبتداء) والنقل بالنصب (المفعول). مما جعل "الفاسي الفهري" يكتفي بالتعريف، دون مراعاة هذه القضايا التي تعد جوهرية بالنسبة للنحو العربي.

من خلال التحليل النحوي العربي للجملة تأكد لنا (أنّ جملة المبتدأ تختلف جذريا عن جملة الفاعل لأنهما يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماما، وهذا ما ذهب إليه التحليل العربي التقليدي(12) الذي يؤسس إلى تحويلين فقط، مع العلم أنّ التحويلات الأخرى عند المحدثين لا تخرج عن أحدهما يقول الجرجاني : «اعلمْ أنّ تقديمَ الشيء على وجْهينِ، تقديمُ يُقال إنّه على نيّة التأخيرِ وذلك في كلّ شيء أقرَرته مع التقديم على حكمه الذي كان كليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : منطلقٌ زيدٌ وضرب عمرًا زيدٌ. معلوم أنّ (منطلق) و (عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا الأخير مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله. كما يكون إذا أخرت. وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه (...) مثل ضربت زيدا، وزيد ضربته، لم تقدّم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كان ولكن على أن ترفعه بالإبتداء »(13).

---

(11) EMONDS (joseph) : transformations Radicales, Conservatrices et locales. ed Seuil Paris VI P 52.

(12) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، ط 3 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 جـ 1 ص 80.

(13) الجرجاني (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز، تحقيق : محمد رضوان الداية وفايز الداية، ص 135، 136 وانظر أيضا:الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) : البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، جـ 2 ص408.

بالإضافة إلى التحويل عن طريق التبئير الذي أعده "الفهري" محليا، و نعدّه جذريا لأنه يلتقي مع النظرية العامة التي لا تقتصر على النقل الشكلي بل تربطه بالدلالة، فإنّ "الفهري" يعتمد على غرار "أموند" التحويل عن طريق التفكيك فيقول : «التفكيك نوعان باعتبار الجهة : تفكيك إلى اليمين كما في الجملة زيد ضربته ، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة ضربته زيد » (14). فالتفكيك إلى اليمين يكون جذريا، إذا تغير الإسم بالإرتفاع، وتتحول الجملة إلى جملة ابتدائية لتدخل في إطار التحويل عن طريق التبئير. أما إذا انتقل الإسم إلى اليمين وهو محافظ على الوظيفة التي كان عليها من قبل النقل فإنه يندرج حينها ضمن التحويل المحلي.

أما التفكيك إلى اليسار، فلا يكون في العربية إلا محليا، لأن الإسم يظل خاضعا إلى العامل الموجود قبله كقوله تعالى : «فأوجس في نفسه خيفة موسى» (طه:67).

أما الجملة التي مثل بها "الفهري" -ضربته زيد- فهي ليست جملة محولة أصلا وإنما هي جملة تداخل بين جملتين؛ على تقدير استفسار المخاطب عن مرجعيه الضمير المتصل (ـه).

بعد تحديد طبيعة التحويلات. نخلص إلى أن النظرية العربية بإمكانها حصر كل هذه التنوعات مع استعمال مصطلح التحويلات الجذرية؛ للدلالة على التأخير لا على نية التقديم ومصطلح التحويلات المحلية للدلالة على التأخير على نية التقديم مع مراعاة (مصطلح التحويل الإجباري والتحويل الإختياري الذي اعتمده بعض المحدثين) (15).

- التحويلات المحلية (الجزئية)

بعد تحديد طبيعة التحويلات الممكنة، نبدأ التطبيق على الجمل ذات التحويل المحلي، أو التقديم على نية التأخير، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة.

(14) الفهري : السابق ص 128.

(15) محمد علي الخولي : قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.1981ص 111.

انطلاقا من الجملة الأساسية المقترحة، التي تمثل خطا مستقيما، وهي جملة أفعل فإنّنا نمثل للعملية الكلامية بزاوية يأخذ ضلعاها انفراجا معينا، تبعا لعلاقة فاعل الملفوظية بفاعل اللفظ في زمن التلفظ وخارجه.

فانطلاقا من جملة (أفعل)، تتفرع كل الجمل الأخرى في اللغة العربية؛ وذلك بإضافة معنى جديد أو انتقاصه عند كل تحويل أو تغيير في بنية هذه الجملة.

وحرصا على تسلسل التحويلات من البسيط إلى المركب ومن المحلي إلى الجذري، فإني أحافظ على (المرسِل) وأقوم بتغيير الصيغ المرتبطة به، فتتولد جملة جديدة أو زاوية ينفرج أحد ضلعيها، إما إلى الماضي أو المستقبل لأنّ الصيغتين تمثلان تباعدا أو انفراجا واضحا بين ضلعي الزاوية اللذين كانا متطابقين تماما في الجملة الأساسية. ولذا فإني أختار جملة (أفعل) في صيغة المستقبل لسبب بسيط وهو اشتراكها مع الجملة الأساس في البناء الشكلي، ويمكن التمثيل لها بالشكل التالي : شكل1

يمثل الشكل 1 تطابق كل نقاط المستقيمين

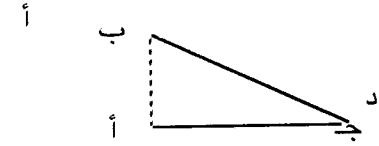

شكل 2

نلاحظ انفراج (ب) إلى الأعلى فنتج معنا بعد إضافي جديد لم يكن موجودا وهو (أ، ب) وتظل هذه الجملة من الناحية التداولية ضربا لموعد يمكن أن يتحقق كما لا يمكن أن يتحقق.

- ونظرا للتطابق الشكلي فإن العربية تضيف مورفيما خاصا بالدلالة على الزمن المستقبل (س، سوف) كما أشير هنا إلى ما تضيفه صيغة (نفعل) لدى المفخم لنفسه من إضافة معنوية.

أما عندما تنفرج الزاوية إلى الماضي، فنلاحظ التغير الموقعي الذي يأخذه (الشخص المتكلم) مثل -ضربت- التي تمثل الجملة التحويلية الثالثة.

عند هذا الحد تنتهي كل التحويلات المتعلقة بالشخص المتكلم ولذا نقوم

بتغيير الإجراء، وذلك بالمحافظة على الصيغة الفعلية الدالة على الحال، وتغيير الشخص المسند إليها فنحصل على الجملة التالية : -تفعل- ومشتقاتها- ويفعل - ومشتقاتها، ويمكننا أن نرسم لهذا النوع من الجمل المخطط التالي :

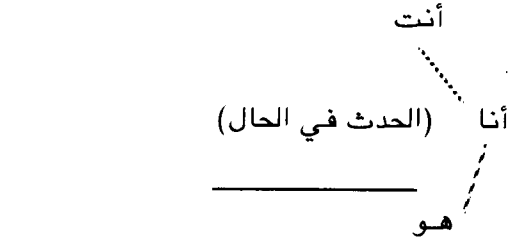

يوضح لنا هذا الإجراء المسار المنهجي العام الذي تتفرع من خلاله الجمل في العربية انطلاقا من الجملة الأساس. وسنركز على التراكيب الضميرية أو التراكيب التي يفرض عليها الضمير نسقا خاصا، إذا كان المفعول به ضميرا متصلا. وأُريدَ أن يُقْصرَ الحدث عليه دون غيره، فإنه يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب متقدم على عامله، ونمثل لهذا النمط بقوله تعالى : « أيـــاك نعبد » (الفاتحة:5).

تمر هذه الجملة عبر جملة من التحويلات، قبل أن تصل إلى ما هي عليه، فإذا كانت بنيتها العميقة (نعبدك)، فإن نقلها إلى مستوى دلالي خاص، يوافق أسلوب القصر؛ الذي يتطلب نقل الإسم عن طريق التفكيك إلى اليمين، يصطدم بنيويا بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته، مما يحتم تحويله إجباريا إلى قبيله وهو الضمير المنفصل (إياك).

ومن التحويلات الإجبارية الأخرى التي يفرضها الضمير على التركيب : التحويلات التي يكون فيها مفعولا به ففي قولنا : "لقي محمدٌ علياً" يمكن تقديم المفعول به، ما دامت القرائن الإعرابية دالة على ذلك دون أن تتحول الجملة جذريا؛ فجملة لقي علياً محمدٌ تنتمي إلى مجال التحويلات المحلية، أما إذا استبدلنا الضمير بالمفعول الصريح فإن الجملة تتحول تمثيلا إلى : "لقي محمد إياه" فتصطدم بقانون الإضمار العام، الذي لا يسمح بالإتيان بالمنفصل إذا أمكن المتصل . يقول "سيبويه" : «فأنا وأنت ونحن، وأنتما، وأنتن، وهو، وهي وهما

وهم، وهنّ لا يقع شيء منها في موضع شيئ من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بها فأسقطوا ذلك».(16)، فتتحول الجملة -اعتمادا على هذه القاعدة- إلى لقي محمد (ـه)، مما يلزم إيصاله بالعامل لما يمتاز به الضمير من طبيعة الإنجذاب إلى المركز، فتصبح الجملة : لقيه محمد عن طريق جملة من التحويلات الإجبارية السابقة.

نستنتج مما سبق أن الضمير ينقل التركيب في العربية من حالة التحويل الإختياري المحلي، عندما يكون العنصر المحول إسما صريحا إلى حالة التحويل الإجباري عندما يستبدل الضمير ذلك الإسم.

أما إذا توفرت الجملة على ضميرين معمول فيهما النصب، فالقاعدة المطردة تقتضي تقديم الأقرب انطلاقا من المتكلم ثم المخاطب فالغائب. يقول "سيبويه" بهذا الصدد : «اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيّا موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر إيا، فأما علامة الثاني التي تقع إيا موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك،

فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلّم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك أياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب، وجعلوا إيا تقع هذا الموقع إذ قبح هذا عندهم كما قالوا : إياك رأيت، وأياي رأيت، إذ لم يجز لهم ني رأيت ولا ك رأيت» (17)

يوضح لنا هذا النص الطرق التحويلية الممكنة في التركيب في العربية وتوزعها بين الإجباري والإختياري. فإذا كان الضميران متصلين؛ أي لا يقع الثاني موقع أيا التي تدل على الإنفصال وجب التقيد بمبدأ الترتيب وفق النظام المذكور؛ أما إذا وقع الثاني موقع إيا أي إذا كان منفصلا فالترتيب يكون اختياريا.

أما إذا اتصل الضميران بالمصدر فإن "سيبويه" يميل إلى الفصل لأن العرب تستعمله أكثر من المتصل يقول : «وتقول : عجبت من ضربي إياك فإن

---

(16) الكتاب - جـ 2 ص 351، وما بعدها، وانظر شرح المفصل جـ 3 ص 102.

(17) الكتاب : جـ 2 ص 364.

قلت لِمَ، وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتها، تقول عجبت من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكم؟ فالعرب قد تكلم بهذا وليس بالكثير »(18).

- أما "ابن يعيش" فيعد الإنفصال هو : «الأجود المختار »(19). ولعل هذه الجودة وذلك الميل إلى استعمال المنفصل، في هذا النوع من التراكيب إنما يتجلى عندما نقوم بتحليل الأمثلة المطروحة. فالإتيان بالمتصل قد يؤدي إلى خلق ارتباك في فهم المقصود من الجملة المرسلة، من قبل المتكلم، وذلك للسبب التالي، بما أن « الياء صوت من جنس الكسرة »،(20) ولا تختلف عنها إلا من حيث الامتداد، والطول، فالذي يتحكم في التمييز الدقيق بينهما، إنما هو الأداء الذي قد يعترضه من العوامل الفيزيولوجية والفزيائية ما يعرقل بلوغه بالطريقة المثلى، فتتحول الجملة من جراء الخلل الطارئ إلى الجملة التالية -عجبت من ضربك- مع أن المتكلم يقصد عجبت من ضربيك ونلاحظ بجلاء الفرق بين الجملتين دلاليا؛ فالجملة -عجبت من ضربك- يؤدي تحليلها إلى بنيتين مختلفتين وهما (أ) نسبة الضرب إلى المخاطب على طريقة إضافة المصدر إلى المفعول. (ب) نسبة الضرب إلى المخاطب على طريقة إضافة المصدر إلى الفاعل؛ ولذا فالفصل أجود، إذا كان الأقرب هو الفاعل أما إذا كان هو المفعول فالفصل واجب؛ وذلك لأسبقية المتكلم من ناحية، ولتداخل الجملة -في حالة تكلفنا ذلك- مع أنماط مغايرة تحمل دلالات مختلفة، فإذا قلنا على سبيل التمثيل عجبت من ضربكي مقابل (عَجبت من ضربك إياي) بإضافة المصدر إلى المخاطب الفاعل، لما يمتاز به الفاعل، من شرف السبق في الجملة، ثم الحاقه (بياء) المتكلم الواقعة في محل نصب على المفعولية، فإن هذه الجملة المصنوعة تتداخل صوتيا مع جملة (عجبت من ضربك) بإضافة المصدر إلى المخاطبة ويحدث معها ما حدث مع الجملة السابقة (عجبت من ضربكَ).

نستنتج أن ترتيب الضمائر يقوم على أسس دلالية وصوتية.

أما الدلالية فتقتضي تقديم المتكلم ثم المخاطب فالغائب بشرط عدم تدخل عامل خارجي يعرقل بلوغ الرسالة -كما يريدها المتكلم- إلى المتلقي،فـــــإذا لم

---

(18) الكتاب : جـ 2 : ص 357.

(19) ابن يعيش : جـ 3 ص 104.

(20) ابن جني (أبوالفتح عثمان) :الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان جـ 3، باب إنابة الحركة عن الحرف ص3.

يؤتمن ذلك، رجح الفصل لإزالة كل التباس، مما يسمح للضميرين تبادل المواقع اختياريا.

وهذا يخالف نظام الجمل التي يكون فيها المفعولان اسمين صريحين؛ حيث تتحكم فيه قاعدتان :

القاعدة الأولى : يميز فيها المتلقي دلالة الجملة انطلاقا من طبيعة مكوناتها؛ فجملتا - (أعطيت محمدا التفاحة)، (أعطيت التفاحة محمدا) واضحتا الدلالة على أن المستفيد في الجملتين (محمد) تقدم أم تأخر، ولذا فالمتكلم حر في تقديم العنصر الذي يركز عليه اهتمامه، وتندرج الجملة لذلك ضمن التحويل المحلي الإختياري، أما إذا تعذر تمييز دلالة الجملة، انطلاقا من مكوناتها، وذلك عندما يكون المفعولان شخصين مثل :

أعطيت الولَد محمدا.

أعطيت محمدا الولدَ.

- فالمعيار التوزيعي الذي يمنح الأولوية للفاعل، هو الذي يتدخل لتفسير هذا النوع من الجمل. فالولد هو المستفيد في الجملة الأولى، ومحمد هو المستفيد في الثانية.

تطرقنا فيما سبق إلى التحويلات المحلية للأسماء والضمائر وذلك عندما تكون مختلفة مرجعيا ودلاليا، بينما ندرس الآن نموذجا آخر، يشترك فيه الضمير الفاعل مرجعيا، مع الضمير المفعول، فإذا كان الضمير ينزع إلى الإجتذاب إلى العامل -كما رأينا سابقا- فإن التقارب الذي يبلغ حد التطابق الكلي يؤدي إلى الإنفصال المرجعي. يقول "سيبوية" : «هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضْرِبْكَ، ولا أُقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ، لما كان المخاطبُ فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبُح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم اقتُل نفسك، وأهلكت نفسك، عن الكاف هاهنا وعن إياك »(21).

---

(21) الكتاب: جـ 2 ص 366 . وانظر ابن يعيش جـ 7 ص 4

ويقول "الفراء" في أثناء تفسيره للآية الكريمة «أن رآه استغنى» (العلق 7): «ولم يقل أن رأى نفسه والعرب إذا أوقعت فعلا يكتفي باسم واحد على أنفسها، أو أوقعته من غيرها على نفسه جعلوا موضع المكني نفسها فيقولون : فتلت نفسك ولا يقولون : قتلتك (...) ويقولون قتل نفسه وقتلت نفسي، فإذا كان الفعل يريد : إسما وخبرا طرحوا النفس فقالوا : متى تراك خارجا، ومتى تظنك خارجا، وقوله عز وجل : «أن رآه استغنى» (العلق: 7) من ذلك»(22).

- ويعلل لذلك "ابن يعيش" -في أثناء موازنته بين الحال والمفعول به- بقوله : «والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدى نحو جاء زيدٌ راكبا (...) فدل ذلك أنها ليست مفعوله كضرب زيد عمرا، ومما يدل أنها ليست مفعوله، أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره، فالراكب، في -جاء زيد راكبا- هو زيد وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلا غير الفاعل، أو في حكمه نحو : ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني، وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول. فأما قولهم -ضربت نفسي- فالنفس في حكم الأجنبي»(23)

لكي نتمكن من تحديد طبيعة هذا النوع من التراكيب نستعين ببعض المصطلحات التي تندرج ضمن معجمية اللسانيات الوظيفية.

بعد تحليل مجمل الاحتمالات التي تساعد الكلمة على آداء وظيفتها المقصودة، يطرح "مارتيني" : «الاحتمال الذي يضع لكل حالة إعرابية مصطلحا خاصا، وهذا غير ممكن عمليا، لأن الإنسان لا يستطيع أن يخزن هذا الكم الهائل من المفاهيم التي تجعل للفاعل مصطلحا وللمفعول مصطلحا جديدا، ولذا فإن الفرنسية تعتمد على بعض العناصر الوظيفية التي يدل وجودها في الجملة -إلى جوار كلمة أخرى- على وظيفة محددة»(24)

يوضح لنا هذا النص الطرق التي تؤهل الكلمة لآداء وظيفتها: في السياق ضمن اللغات (التحليلية)(25) التي يجب أن تعتمد فيها الكلمة على

(22) الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد) : معاني القرآن ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980، جـ 3 ص 278.
(23) ابن يعيش : جـ 2 ص 55.
(24) انظر : Martinet : Elements de linguistique génerale. Armond Colin, 1980, P 112
(25) تسمى اللغة تركيبية (Syntétique) إذا كانت تجمع معاني عدة داخل كلمة واحدة، أو مجموعة من الكلمات وتسمى تحليلية (analytique) إذا كانت تعبر عن المعاني المنفصلة بكلمات يمكن أن تستعمل مستقلة (مونيمات حرة) انظر : ماريوباي : أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط 2 ،عالم الكتب 1983، ص 151

عناصر كلامية أخرى توضح وظيفتها، يطلق عليها الوظيفيون (المورفيمات الوظيفية)(26).

– ولتأكيد هذا التفسير يقول "ماريوباي Mariopei" في معرض حديثه عن أهمية النظام النحوي، بالنسبة لهذه اللغات «إنه فقط النظام النحوي الذي يدل السامع على الضارب وعلى المضروب في الجملة الإنجليزية (Jhon hit George). و في (He hit me) نجد دليلين اثنين (HE) لم تأت فقط في موقع محجوز دائما للفاعل بل أيضا تدل بصيغتها (He وليس him) على الفاعلية، وفي نفس الوقت (ME) جاءت في الوضع المعتاد المخصص للمفعول ودلت على المفعولية كذلك بصيغتها (ME وليست I) (...) وعلى خلاف ذلك نجد اللاتنية تقبل تتابعا في الجملة مثل هذا (Me hit he) وحتى (hit he me) أو (hit me he)، وكذلك في حالات تغيير الضمائر إلى أسماء ظاهرة اعتمادا على ما تحتويه الأسماء من نهايات معينة تشير إلى الفاعل والمفعول»(27) ويوضح "ملنر Milner" هذه القاعدة فيقول : «إذا افترضت أن الجملة تمتد وفق النمط (فا، ف، مف) فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ملء أية خانة من الخانات المرتبة سلفا بوحدة لسانية من نمط مغاير»(28) ويستعمل "الفاسي الفهري" مصطلح (النواة الوظيفية)(29) للدلالة على هذه الظاهرة، ولشرح ذلك نقسم الجملة حسب وظائف عناصرها (ف، فا، مف) إذ لا يمكن لوظيفة المفعول أن تنطبق مع وظيفة الفاعل في خانة واحدة؛ لأن الجملة في هذه الحالة تتحول إلى جملة ذات الفعل اللازم كقولك : جلس علي –أي أقام الجلوس على نفسه، ولذا فإن العربية تستعمل ما اصطلح عليه بالإنفصال المرجعي، فتستبدل بالضمير المفعول كلمة نفس متصلة بضمير يعود على الفاعل، وذلك لأن النفس لا تساوي مرجعيا الضمير بل هي بمثابة (الأجنبي)(30).

---

(26) انظر : Martinet : ibid. P 64

(27) السابق ص 54.

(28) Miner (J.C) : Ordres et raisons de langues. Ed seuil p 40

(29) الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، ص 225.

(30) ابن يعيش : جـ 2 ص 55.

التحويلات الجذرية

التحويلات الجذرية هي : تلك التحويلات التي أطلق عليها "الجرجاني" مصطلح (التقديم لا على نية التأخير). وتوصف بأنها الجملة التي ينتقل فيها الاسم من مكان داخل الجملة إلى مركز الصدارة. متخلصا من أثر الفعل الذي كان المسيطر الوحيد، أو العامل الأساس فيه ونمثل لهذا النوع من الجمل بالجملة التالية : -زيد ضربته- فزيد في هذه الجملة لا يخضع وظيفيا إلى الفعل (ضرب) وإنما العامل فيه هو (الإبتداء)(31).

ومن الشروط البنيوية التي يجب توفرها في هذا النوع من الجمل : هو (إجبارية الضمير العائد، إذ بدونه تصبح الجملة لاحنة فجملة (محمد ضربتُ) غير مقبولة نحويا. رأينا -آنفا- أن الجملة (زيدا ضربت) تختلف جذريا عن جملة (زيد ضربتهُ) لأن الأولى تنتمي إلى نمط التحويلات المحلية، بينما تنتمي الثانية إلى نمط التحويلات الجذرية،على الرغم من أنها تتقبل -بنيويا- إضافة إن في صدرها، مثل (إن زيدا ضربت) إلا أنّ هذه الجملة لا تكون مقبولة ضمن الصنف التحويلي المحلي، لأنها تنتمي إلى التحويل الجذري، على تقدير حذف الضمير الذي كان المفروض أن يظهر متصلا (بإن) فتصير الجملة به (إنه زيدا ضربت) أو متصلا بالفعل على تقدير (إن زيدا ضربتَه) (32)؛ ويندرج ضمن هذا التحليل - ضمير الشأن أو القصة.

ولكن قبل التطرق إلى الجملة التي يوجد بها (ضمير الشأن أو القصة) أبدأ بجملة (مقول القول) أو (الخطاب المباشر وغير المباشر) لأنها تلقي الضوء على بعض الاستعمالات الضميرية الخاصة.

نطلق على الجملة المحصورة كتابيا بين مزدوجين (" ")

جملة (الخطاب المباشر) مثل :

قال محمد : (سأذهب غدا)، لأن فاعل الملفوظية، وهو أي شخص عدا (محمدا) بالنص ينقل القول بدون أية إضافة أو تبديل في مسار الجملة، ولذا أطلق عليها القدماء (مقول القول) وهي بمثابة (مفعول به للفعل قال) ونرمز لها بهذا الشكل :

---

(31) انظر سيبويه : جـ 2 ص 127.

(32) سيبويه : السابق ص 153، وما بعدها.

فاعل الملفوظية ف+فا	ج	مركب فعلي	مركب فعلي
	مركب فعلي	ف - فا + الظرف (غدا)	سأذهب غدا
	قال محمد		

مواصفات هذه الجملة، أنها لا يمسها أي تحويل أو تبديل سواء في الكلمات، أو في طريقة ترتيبها، ويحرص ناقل هذا النوع من الجمل، أو (فاعل الملفوظية) على إعادة الجملة بطريقة تسجيلية خالصة: بنبرها وتنغيمها اللذين ميزاها في أثناء تلفظها من قبل (محمد) (فاعل) الملفوظ)، أما في أثناء نقل الجملة -كتابة- فإننا نستعين بكل ما توفره علامات التنصيص كالتنقيط، والفواصل، وتمييز بعض الكلمات بالضغط على حروفها، لكي نتمكن من نقل المعنى كما أراده صاحبه الأصلي.

نلاحظ أن هذا النوع من الجمل تتداخل فيه عناصر ضميرية متعددة وهي :-1- ضمير الملفوظية نعني به المتكلم الحقيقي للجملة، ونميزه بالطريقة التالية : قال محمد، تحتوي على فاعلين الأول هو الشخص المتلفظ للجملة وليكن : (عمر أو زينب...) محمد وهو فاعل الملفوظ.

-سأذهب غدا- الفاعل الحاضر الآن في أثناء العملية الكلامية وليكن (عمر أو زينب...) وهو فاعل الملفوظية.

- الفاعل الغائب في أثناء العملية الكلامية وهو في هذه الجملة (محمد) ثم الفاعل النحوي (أنا) الذي يعود على الفاعل (الغائب). محمد. نستنتج. مما سبق. أنّ (أنا) على مستوى الملفوظ لا تدل -كما هو متعارف عليه في الدرس النحوي- على الشخص الحاضرفقط، بل قد تعود على (غائب) كما وضحنا، ونبرهن على ذلك بتحويل الجملة إلى الأسلوب غير المباشر (قال محمد إنه سيذهب غدا). الفاعل الغائب في أثناء العملية الكلامية هو (محمد) ويعود عليه الضمير (هو) الذي يجانسه في الدلالة على (الغياب)، أما فاعل الملفوظية فهو (أنا) أو عمر أو زينب، بوصفه الشخص الناقل للجملة.

يطلق على هذا النوع من الجمل في الدرس النحوي العربي (الحكاية) ويعرفها "الخضري" بأنها : « لغة المماثلة واصطلاحا إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه وهي : إما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها أو معناها . وإما حكاية مفرد (...) »(33). فالحكاية باللفظ تقابل الأسلوب المباشر، والحكاية بالمعنى تقابل الأسلوب غير المباشر. ويدخل ضمن هذا التحليل (ضمير الشأن أو القصة)؛ إذ أدى الاقتصار على تحليل الجملة بوصفها

المكون الأعلى (الذي يبلغه التفسير) إلى ارتباك جلي في تعليل مرجع الضمير، الذي يجعله الوصف الشكلي بعيدا عن كل تبرير لغوي، لأنه لا يعود على مذكور سابق، بل تفسره الجملة التي تأتي بعده، رغم أننا نلمس دلالة الضمير من خلال اسمه، فالشأن أو القصة يشيران بوضوح إلى التصور الدلالي لدى نحاة العربية، لكون المصطلح يندرج ضمن نموذج الحكي، أو القص، أو ما يناسب (الخطاب) حديثا إلا أن المنطلقات المنهجية التقليدية التي تجعل الجملة المكون الأكبر -كما رأينا- أفرزت التفسير المعروف حول ضمير الشأن. وهذا الفهم لم يتغير عند المحدثين على الرغم من ظهور مجموعة من المناهج ارتأت دراسة الجملة بكونها الوحدة الصغرى، التي تتأثر دلالة وشكلا بالخطاب أو النص.

فتفسير هذا الضمير وفق المنطلق المنهجي التقليدي، جعل علماء العربية ينظرون إليه نظرتهم إلى الضمائر الأخرى التي تكني شخصا غائبا، مع أن الإختلاف بينهما واضح. يقول "ابن جني" بخصوص ضمير الشأن : «لا يوصف، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يعود عائد ذكر عليه وذلك لضعفه من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره»(34). - وليس هناك أي فرق بينه وبين ضمير الفصل عند الزركشي، إلا أن ضمير الشأن لا يكون إلا غائبا، بينما يكون الفصل حاضرا وغائبا»(35)

إذن فالذي أذهب إليه، أن هذا الضمير ينذرج ضمن طبيعة خاصة مختلفة لأنه يعود على النص السابق فهو بمثابة تلخيص لما سبق أن قص منفصلا من قبل ومثاله كما يلي :

النص (بمثابة الإسم السابق) ضمير الشأن أو القصة

العائد

يقول الله سبحانه وتعالى : «ومن يدع مع الله إله آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون» (المؤمنون: 117).

(33) الخضري (محمد علي) : حاشية الخضري على ابن عقيل، مطبعة دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، جـ 2 ص 142.

(34) ابن جني : الخصائص، جـ 2 ص 106.

(35) الضمير الحاضر ليس ضمير فصل بل يجزئ عنه .

التحويلات (المحلية - الجذرية)

إذا نحن قمنا بتحليل دقيق لمكونات الجملة الاسمية، لوجدنا أن الخبر فيها لا يكون إلا مركبا، ويمكننا تعليل ذلك بما يلي :

إنّ أهم ما يميز الخبر عن المبتدأ من الناحية التواصلية، هو تحمله نقل الفائدة لأنه كما يقول "ابن يعيش " : «الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما، والذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر »(36).

وهذه الفائدة لا يمكن أن تتم بعنصر لغوي مفرد. يقول "ابن سينا" في هذا الصدد : «إعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ما هو مفرد، وفيها ما هو مركب، والأمر فيهما متحاذ ومتطابق، فإنه كما أن المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل، كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب »(37). فجملة (أ) عبد الله منطلق، لا تختلف بنيويا عن جملة، (ب) -عبد الله انطلق- فكلتاهما تشمل ثلاثة عناصر وهي :

1 - اسم + اسم مشبه بالفعل + ضمير

2 - اسم + فعـــــــــــل + ضمير

فالاختلاف بينهما دلالي، توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة للفعل، بينما يفتقر إلى ذلك الإسم. يقول ابن يعيش : «زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل»(38)

- الملاحظة الثانية التي تفرض نفسها في هذا المقام؛ هي أننا نعرب (منطلق) في (عبد الله منطلق) خبرا، انطلاقا من الرؤية الوظيفية التي تحلل

---

(36) ابن يعيش : جـ 1، ص 87.

(37) ابن سينا : المرجع السابق، ص 6.

(38) ابن يعيش : نفسه ص 87.

الجملة حسب الخانة الوظيفية التي تحتلها. أما التحليل الدلالي الذي يتقصى العلاقات المعنوية المتحكمة في نظامية الجملة، فإنه يتمسك في أثناء تحليل البنيات المشكلة للتركيب أنطلاقا من خصائص المعنى المقدم للسامع.

فمنطلق حسب هذا التصور صفة لموصوف محذوف، أجزئ عن ذكره لدلالة المبتدأ عليه. ولذا فبنية الجملة العميقة هي (عبد الله رجل قائم) والذي يؤيد هذا الرأي، اتفاق نحاة العربية على أن الجملة (أنا عادل) يتحمل الخبر فيها ضميرا غائبا على تقدير (أنا رجل عادل).

انطلاقا من هاتين الملاحظتين نفسر الاختلاف البصري - الكوفي في جواز تقديم خبر المبتدأ من هذا النوع وعدم جوازه، يقول صاحب الإنصاف «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز (...) أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الإسم على ظاهره (...) أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما جوزنا ذلك لأنه جاء كثيرا في كلام العرب» (39).

من خلال هذا النص نستشف أن النحاة جميعا متفقون على وجود ضمير، بصيغة الخبر تقدم أو تأخر، ولكن إذا كان الكوفيون قد منعوا ذلك محافظة على القاعدة الضميرية، التي تجعل الاسم في المقدمة. فإن البصريين يعدون ذلك تقديما على نية التأخير؛ لأنهم يشبهون هذا بقولهم : -في بيته يؤتى الحكم- حيث قدم الضمير والنية فيه التأخير. لا نفهم مما تقدم أن الكوفيين يمنعون الاستعمال وانما لا يجيزون التفسير؛ فهم يعدون الجملة، يغلب عليها الجانب الفعلي فـ (قائم زيد) قائم : فعل دائم، وزيدفاعل مرفوع. أما البصريون، فلا يعملون الإسم الفاعل أو المشتقات إلا عند ماتكون مدعمة (بنفي او استفهام، أو أن تكون حالا لذى حال، أو صفة لموصوف)(40).

ولهذا استقبح "الخليل" ان يقال (قائم زيد) «و ذاك إذا لم تجعل؛ قائما مقدما مبنيا على المبتدإ، كما تؤّخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو، وعمرو

---

(39) الأنباري (كمال الدين أبو البركات) : الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحريين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، جـ 1 ص 65.

(40) أنظر : سبويه جـ 2ص 127.

على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الإبتداء فيه مقدما » (41).

إذن فالتقديم عند الخليل يصلح إذا كان التحويل محليا. بينما إذا لم يرد ذلك وأرادوا كما يقول : « أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح لأنه إسم » (42). فالفرق بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، لا يعود إلى غياب الضمير أو وجوده بالخبر، وإنما عد الكوفيون هذا التحويل جذريا. أي انتقلت الجملة فيه من الإسمية إلى الفعلية، بينما عدها البصريون داخلة في إطار التحويل المحلي، أي أن الجملة ما زالت تحافظ على اسميتها على الرغم من التقديم والتأخير.

– رأينا في نص "الجرجاني" الذي يتحدث عن (التقديم والتأخير) أن هناك نوعين من التحويلات، النوع الأول هو التقديم على نية التأخير ويقابل في الدرس اللساني الحديث مصطلح التحويل المحلي، والثاني هو التقديم لا على نية التأخير، وهو يقابل حديثا، مصطلح التحويل الجذري ومثالهما : – زيدا ضربت– بالنسبة للأول. و –زيد ضربته– بالنسبة للثاني) (43) ويحلل "سبويه" الجمل ذات التحويل الجذري بقوله : « فإذا بنيت الفعل على الإسم قلت : –زيد ضربته– فلزمته (الهاء)، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت : (عبد الله منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (...) ومثل ذلك قوله جل ثناؤه (وأما ثمود فهد يناهم) (فصلت: 17) وإنما حَسُنَ أن يُبْنَي الفعل على الإسم حيث كان مُعْمَلاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء »(44).

نستنتج من هذا أنّ الفعل لابد له من اسم يشتغل به، « إذ لا تعرف اللغات فعلا بدون شخص »(45). ومن ناحية ثانية فإن الفعل عندما يكون مبـــنيا على

---

(41) أنظر : سبويه جـ 2ص : ص 127.

(42) سبويه : السابق ص 127.

(43) أنظر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص 106.

(44) الكتاب :جـ 1، ص 81.

(45) أنظر ابن يعيش : جـ 1، ص 75–77.

و أنظر :(Emile) : ibid . Gallimar Benviste 1966p 22

فالجملتان (زيد منطلق)، (وزيد انطلق) تتحدان في أغلب السمات الدلالية دون الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الصيغة الزمنية بينهما.

ومن ناحية ثالثة فإن الضمير العائد على المبتدأ إجباري. ولولا ذلك لم يحسن على حد تعبير سيبويه (46).

أما جملة -زيدا ضربته- فإنها تأخذ مسارا مغايرا للتحويلين السابقين، مما جعل علماء العربية في -القديم والحديث- يولونها اهتماما بالغا. فالنظرية العربية التقليدية تذهب إلى أن الجملة، توفرفي البنية العميقة فعلا يفسره المذكور، لأن هذا الأخير لا يقوى أن يعمل في عنصرين منفردا. أما الدرس اللساني الحديث، فقد نظر إلى الموضوع من زوايا مغايرة. فصاحب كتاب «أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم» يضع أسلوب الإشتغال، ضمن الأساليب التوكيدية يقول في تفسير الآية الكريمة (ولوطا آتيناه) (الأنبياء:74) : «هذا الضمير هو الاسم، وعمل الفعل فيه أيضا هو عمله بذلك الاسم، فهما لفظان أو اسمان لمسمى واحد تسلط عليهما عامل واحد والإعادة تكرار وغاية التكرار التوكيد» (47).

نلاحظ أن المؤلف لا يفرق بين جملة الإشتغال، وجملة الإختصاص. يقول في هذا الصد : «فإذا وزنت هذه الجملة المفيدة للإختصاص مثل «المؤتفِكَةَ أهْوى»(النجم: 53) بجملة اشتغال مثل «ولوطا آتيناه»(الأنبياء: 74) وجدنا بنية التكوين واحدة، فإذا كانت الأولى مفيدة للإختصاص فالثانية مثلها، ولكن في الثانية زيادة ضمير الإسم» (48).

يقوم هذا التفسير على وصف مكونات الجملة الظاهرة، دون التعمق في استجلاء مكوناتها الحقيقية، التي سنوضحها عندما نحدد طبيعة هذا النوع من التراكيب. بالإضافة إلى هذا فالعائد لا يقوم إطلاقا بوظيفة التأكيد في الجملة، بل يعمل على المحافظة على سلامة البناء وذلك بربط الخبر بالمبتدأ وهذا هو دوره في جمل الوصف بوجه عام .

---

(46) الكتاب :جـ 1، ص 81.

(47- 48) البزرة (أحمد مختار) : أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، دراسة تحليلية لنموذجين« الاشتغال طبيعته وإعرابه ،التوكيد بـ (إن) النافية »، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، 1985. ص 25.

من ناحية أخرى نلاحظ أن المؤلف لا يفرق بين التحويلات المحلية والتحويلات الجذرية.أما "" الفاسي الفهري"" فهو يبدأ دراسة الإشتغال بملاحظات تذكر منها قولة : «إنّ الإشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأننا سجناء معطيات النحاة القدامى وتعميماتهم»(49). أما الملاحظة الثانية فمفادها قوله : «والنحاة القدامى اعتبروا بنى الإبتداء والتقديم والإشتغال بنى مختلفة ولا شيء في تصورهم يوحد بينها اشتقاقيا أو تمثيليا»(50) أما الملاحظة الأولى فلا يمكننا أن نطمئن لصحتها لأن النحاة لم يتصنعوا مثلا لتفسير قاعدة، بل وضعوا قاعدة لوصف استعمال شائع. أما الملاحظة الثانية، فإن الدرس اللساني الحديث أثبت صحة ما ذهب إليه نحاة العربية في القديم. فجملة (محمدا ضربت) تختلف جذريا، عن جملة (محمد ضربته)، وهذه وتلك تختلفان عن جملة -محمدا ضربته-، باعتبار أن الجملة الأولى، جملة فعلية، والجملة الثانية جملة ابتدائية، والجملة الثالثة اشتغالية، لها مواصفات بنيوية ودلالية مغايرة، ولعل أهم ما يلاحظه الباحث ضمن هذا النوع من التراكيب، هو تداخل جملتين كان حقهما الإنفصال لأن كل جملة تدل على موقف خاص. وهذا ما يفسر صعوبة الإجراء المرجعي الذي تقوم عليه هذه الجملة على الرغم من أنه لم يكن غريبا على المدرسة التحويلية. يقول "تشومسكي" بخصوص ما يشبه هذا الإجراء : «إن متابعة التحويلات قد يفضي إلى تغير جذري، فليس من الغريب أن نكتشف بأن بنية سطحية واحدة تكون مولدة عن بنتين مختلفتين تمام الاختلاف» (51).

فهذه النظرية تفسر بدقة طبيعة الاشتغال، لأنها تؤالف بين نوعين من التحويلات، التحويل المحلي وقرينته في الجملة تقديم الاسم منصوبا كقولنا (زيدا ضربت) وهي الجملة الأولى الموجودة في البنية العميقة والتي تعبر عن موقف كلامي معين يعبر عنه عادة بالجمل الفعلية، وهو إرسال الكلام للمرة الأولى، والتحويل الجذري وقرينته دلالتان : الدلالة الأولى وهي وجود ضمير متصل بالفعل، كقولنا (زيد ضربتنه). وهو إجباري ولا يمكن الاستغناء عنه

(49- 50) الفاسي الفهري : السابق ص 142.

(51) Chomsky : La linguistique cartesienne - P 170

بأي حال من الأحوال، ويدل على أن الجملة ابتدائية، والدلالة الثانية ضرورة الإبتداء بالمعرفة أو بما يشبه المعرفة وأقصد بها (مسوغات الإبتداء بالنكرة) أي لا يمكن الإبتداء بالنكرة المحضة، ويدل على هذا أنّ هناك تعارفا مسبقا بين المتكلم والسامع حول المبتدأ، مما جعل المتكلم يستعملهُ مُنْطَلَقا لإرسال الخبر؛ عكس الجملة الفعلية . والملاحظ أن بنية الإشتغال تجمع الإجرائين السابقين في بنية سطحية واحدة. هي : (زيدا ضربته) اذ قدم الإسم منصوبا لدلالته على المفعولية. ويستدل عن وجود جملة (زيدا ضربت) ضمنها. ثم تُرك أثر للدلالة على وجود جملة ابتدائية، وهو (الضمير المتصل بالفعل (ضربت) ولولاه لكانت الجملة فعلية محضةً. وللدلالة على وجود هذه الجملة أيضا نستقرئ خصائصها البنيوية، فنجد أنها تشترط في الإسم المشغول عنه، وهو (زيد) في هذه الجملة خصائص معينة. يذكرها "محمد محي الدين " نورد منها قوله : «الخامس كونه صالحا للإبتداء به، ما لا يكون نكرة محضة» (52).

من خلال ما سبق. نستنتج أن الإسم المشغول عنه يجب أن يكون صالحا لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى؛ الأمر الذي يقصى بموجبه كل اسم لا يتصف بهذه الصلاحية، بالإضافة إلى تحمل الفعل لضمير كقرينة لجملة ابتدائية، أما علامة النصب الوظيفية التي يتحلى بها الإسم، فإنها قرينة على الجملة الفعلية وبهذا نخلص إلى أنّ جملة الإشتغال -بنيويا- تساوي [جملة فعلية + جملة إسمية]. وهذا ما يؤكد المقاربة النظرية التي توصل إليها (تشومسكي) في القول السابق(53). أما ما يفسر هذا التركيب من الناحية التواصلية، هو ذلك الإنتقال من موقف إلى آخر مناقض له في الوقت نفسه عندما يكون الأسلوب فنيا موجزا، كما هو الحال في القرآن الكريم، أما في الأسلوب العادي، فعلينا أن نعلم بأن العملية الكلامية تخضع لإجراءات غير بسيطة في كل مرة؛ فقد يرسل المتكلم الخبر وهو يظن أن السامع خالي الذهن من أية معلومة حوله، فيرسله له

---

(52) ابن هشام : أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد، ط 6، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،لبنان، 1980جـ 2،ص 1.

(53) Chomsky : ibid . P 170.

على طريقة الاختصاص (زيدا ضربت)، ولكنه يتذكر بعد لحظة أن السامع يعرف شيئا عن الخبر، فيضيف للجملة ما يلائم هذا الموقف الجديد وهو (الضمير).

نستنتج من خلال دراستنا للتحويلات المحلية والجذرية، أنّ نقل الإسم إلى رأس الجملة لا يكون دائما للاهتمام به، بل قد يفرض الموقف الكلامي تقدمه. فجملة (زيدا ضربت) جملة بسيطة خضعت للتحويلات المحلية، لغرض التأكيد والاختصاص، أما (زيد ضربته)فهي جملة مركبة لم يقدم فيها الاسم للتركيز عليه، وإنما جعل وسيلة للفت انتباه السامع إلى منطلق مشترك بينهما، يبني عليه الخبر الجديد. أما بنية الإشتغال فتتحكم فيها في العربية شروط الموقف الاستعمالي الفعلي وشروط الموقف الاسمي(54)؛ ولذا علينا أن نقابلها في الفرنسية بالاستعمال الذي يتحدث عنه "مارتيني" بقوله : «كثيرا ما يحتل مدخل الجملة عنصر لساني لا يحمل وظيفة (الفاعل) وتلجأ اللغة إلى مثل هذا الاستعمال عندما تريد التركيز على هذا العنصر مثل (الرجل أعرفه) (L'homme je le connais) وهذا ما يدعم الاعتقاد بالأهمية التي توليها اللغة لوضعية الصدارة في كل المنظومات اللسانية. إذ أنها تؤدي -من الناحية الشكلية على الأقل- دور ما نطلق عليه -صاحب الأولوية- ويذكرنا في مستوى لساني آخر، بالتشديد على مقطع معين من مقاطع الكلمة»(55)

التحويلات الإختيارية

إنّ الحديث (عن الفضلة) في اللغة العربية يؤدي بنا إلى الفصل بين لسانيات اللغة، التي تعتمد علي المعايير المجردة التي تنظم هذه اللغة، (فالعُمَد) في هذه الحالة هي البنيات اللغوية التي لا يمكن للجملة أن تقوم بدونها. وهي (الفعل - الفاعل)، و (المبتدأ - الخبر). فأصغر وحدة تركيبية تحمل معنى وتبلغ فائدة لا يمكن أن يجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين المذكورين. فـ : (ف + فا) = يمكن أن تكون جملة مفيدة وهي أصغر (بنية تركيبية) يقف عندها (تقطيع الجمل) وكل ما زاد عنها فهو (فضلة) لأنّ « الجملة تستقل دونه، وينعقد الكلام من

(54) أنظر : ابن يعيش، جـ 2، ص 30.

Martinet (André) : Syntaxe générale - Armand. Colin. Paris 1985. P 50 (55)

الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه(56) » كما يقول "ابن يعيش". أما لسانيات الكلام فهي التي تعتمد على الآداء الفعلي للغة من قبل مستعمليها في مواقف معينة لإتمام المعنى، فإن استعمل المتكلم (فعلا) يقتضي مفعولا به، أصبح هذا المفعول (إجباريا) ولا يمكن حذفه البتة، لأن الفعل يقتضيه كما رأينا(57) أما ما يذكره النحاة في باب حذف المفعول، فقد اشترط فيه أمران :

أ - يحذف وهو مراد ملحوظ(58) وهذا كغير المحذوف. والثاني مثل «قولهم فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع »(59) وإنما حذف هاهنا لعمومه، كما حذف الفاعل المنطقي لعمومه أيضا في قوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما » (البلد: 14، 15) فلا فرق بين العمدة والفضلة في هذه الحالة. أما الأساليب الاختيارية، فتشكل طبقة ثالثة تتم فيها الجملة على مستوى (القاعدة اللغوية والآداء الفعلي)، إلا أنها تتعرض إلى إضافات مقصودة أو إرادية من أجل أغراض إضافية تتعلق بالمتلقى، ويندرج ضمن هذه الأساليب ما هو معروف في نحو العربية (بالتوابع) ولا يمكنني أن أحدد وظيفة الضمير في هذه (البنى) دون معرفة خصائصها التركيبية والدلالية.

- الصفة : إنّ الوظيفة الأساسية للصفة هي إزالة الغموض أو اللبس المرتبط بالاسم الموصوف فهي تجري:

« مجري حرف التعريف »(60)، فلا تدخل إلا على نكرة، وأشير هنا إلى أن النكرة تتجاوز السمة الشكلية، إلى مجال دلالي أكثر اتساعا. فالنكرة المحضة هي التي لا يستقيم بها التركيب اللغوي إطلاقا؛ لأنها مجهولة من قبل المتكلم والسامع معا. أما (النكرات الأخرى) فتتوزع إنطلاقا من إدراك المخاطب لها. لأننا نفترض أن المتكلم لا يرسل (الخبر) إلا عندما يكون عارفا بكل مكوناته. أما إذا جهل أحد أجزائه، وأراد الإستخبار عنه فإنه ينقل الأسلوب من الخبري إلى الإنشائي. أما المخاطب فيكون في العادة (جاهلا) الخبر؛ لأنه يقدم له للمرة الأولى.

(56 - 57) ابن يعيش جـ 2، ص 39.

(58 - 59) نفسه ص 40، وانظر : البغدادي (عبد القادر بن عمرو) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية - دار الثقافة، بيروت، جـ 1، ص 253.

(60) ابن يعيش : جـ 2، ص 57.

فجملة (مررت بزيد القائم)، رغم بساطة تحليلها لغويا، إلا أنها تأخذ مسارا مغايرا ومعقدا نوعا ما، إذا ما حللت انطلاقا من المرسل والمتلقي. فجملة (مررت بزيد) جملة مكتملة بالنسبة للمتكلم، وحتى بالنسبة للمخاطب ذاته، في موقف مغاير. أما الموقف الذي أرسلت معه (الصفة) فتقتضي أن الجملة -بدونها- ناقصة بالنسبة للسامع في الموقف الراهن «فإذا قلت مررت بزيد القائم فأنت لا تقول : ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم» (61).فعلى الرغم من (معرفيه) زيد لأنه (اسم علم) إلا أنها تشكل للسامع -منفردة- غموضا دلاليا لإمكانية اشتراكها مع مسميات أخرى، تحمل نفس الإسم. والإشتراك في ذاته قرينة (التنكير)؛ لأن المعرفة تختص بمفهوم موحد بين المتكلم والسامع. من هنا نصوغ القاعدة الأولى: لا تلحق الصفة إلا إسما نكرة بالنسبة للمخاطب، وبما أنه المقصود بالخطاب، فإنّ العناصر المضافة (بمثابة أدوات التعريف). وكذلك الأمر بالنسبة للتوكيد وعطف البيان اللذين يشتركان مع الصفة في الوظيفة العامة وهي (التوضيح والتبيين)(62) مع مراعاة الإختلافات الجزئية الخاصة بكل نوع.

-بالإضافة إلى انتمائها إلى مجال واحد، وهي الجملة الواحدة عكس (البدل والعطف) فمهما يشكلات جملتين في الأصل مما يجعل لهما مميزات شكلية مختلفة نحاول تصنيفها من خلال هذا الجدول العام :

---

(61) ابن يعيش : جـ 2، ص57.

(62) نفسه،ص 71.

التابع	بنيته الصرفية ووظيفته الدلالية	المجال	طبيعة الضمير
الصفة	(لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعا من معنى الفعل)(1)	جملة واحدة	(المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة)(2)
التوكيد	التأكيد اللفظي ليس له باب يحصره لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل)(3) التأكيد المعنوي (النفس والعين)	جملة واحدة	المظهر لا يؤكد إلا المظهر) المضمر يؤكد بالظاهر ويمثله، فأما تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين، وكل وأجمع وتوابعهما وذلك لأن المظهر أبين من المضمر وأما تأكيده بالمضمر (فنحو قولك قمت أنت)
عطف البيان	(يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الإشتراك)(5)	جماة واحدة	المضمر لا يقع عطف بيان لأنه كالصفة دلاليا.
البدل و لعطف و البيان	يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل)(6)	جملتان	مظهر من مضمر، رأيته زيدا، وإذا جرى ذكر قوم قلت أكرموني اخوتك ومثله قوله تعالى(وأسَرُّوا النجوى الذين ظلموا)« الأنبياء3 » (ب) بدل المضمر من المضمر(رأيته إياه) فإياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في (رأيته) وهو ضمير متصل وساغ ذلك لأن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي)(7)

(1)إلى (7)(ابن يعيش : جـ 3، ص : 48، 56، 41، 42، 71، 72، 69، على التوالي).

أما العطف بالحرف فينتمي إلى نمط الجمل الاختيارية الذي تنتمي إليه أنواع التوابع المذكورة آنفا، وهذه الجمل تخضع إلى شروط معينة تتحكم في بنيتها السطحية، يوضحها "سيبويه" في أثناء حديثه عن طرق العطف بقوله : «هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه؛ أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك : «رأيتك وزيدا، وإنك وزيدا منطلقان، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك : فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله»(63) فالضمير المتصل بالصيغة الفعلية يشكل معها وحدة لا تتجزأ بنيويا، وهو السبب الجوهري الذي اعتمده "الخليل" في عدم صلاحية التعاطف فيقول : «إنما قبح [العطف] من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا بغير الفعل عن حاله إذا بعد منه»(64).

انطلاقا من هذا التحليل نصل إلى النتيجة التالية : يشترك «المتصل» في الدلالة على الأشخاص العائدة عليها، ويختلف عنه «توزيعيا» ضمن المجال الذي ينتمي إليه كل واحد منهما. فالضمير المتصل «كالمورفيم» تماما من هذه الناحية، فهو لا يستغني عن صيغة يندمج بها بنيويا، بينما يكون المنفصل، حرا، فهو في هذه الحالة «كالأجنبي»(65) على حد تعبير "ابن يعيش"، مما يحتم في أثناء إضافة عنصر إسمي محض -مثل النفس، أو أي اسم آخر غير ضمير إلى الصيغة الفعلية المقترنة بالضمير الفاعل، تكرير هذا الضمير بما يعادله «مرجعيا» وهو الضمير المنفصل الذي يقاسمه الدلالة على الشخص الواحد، فجملة «جئت نفسي» تظل لاحنة بدون تقوية «التاء» في جئت بقبيلها «antonyme» «أنا» لتصبح الجملة «جئت أنا نفسي».

فالتوكيد عبارة عن تكرير باللفظ أو بالمعنى لصيغة لغوية، بغرض تثبيت معناها لدى المتلقي. والتكرير يعني بالمفهوم الرياضي «عملية الجمع» وللجمع في المنطق الرياضي خصائص محددة يجب التقيد بها وهي [عدم قابلية جمع العناصر غير المتجانسة].

---

(63) سيبويه : جـ 2، ص 378،377.

(64) نفسه : ص 378.

(65) ابن يعيش : جـ 3 ص 69.

[فإنسان + قرد]- رجلين أو قردين

بينما إنسان + إنسان = رجلين

قرد + قرد = قردين

فإذا كانت «التاء» في جئت = مور فيما يتصل إجباريا بالفعل جاء فيشكل معه «بنيه جديدة على طريقة النحت»(66). فإن «النفس» = اسم، ولذا فإنه لا يضاف إلا للعناصر اللغوية التي تجانسه في هذه الوظيفة، وهي ها هنا - الضمير المنفصل «أنا» القادر على أداء وظيفة الاسم الصريح، لاتساع مجال حركته ضمن التركيب فيكون متقدما ومتأخرا، منفصلا عن الصيغة غير مؤثر في بينتها الشكلية. إن هذا التفسير ينطبق بدقة على الجمل الاختيارية لأنها لا تخرج في معناها العام عن عملية التكرير المقصودة أو غير المقصودة(*). أما العطف فهو واضح الدلالة على الجمع، ومن خصائصه اشتراك المتعاطفين في الحدث، شريطة استقلال كل منهما بعامل خاص يفصله عن الأول على الرغم من اتحاد هذه العوامل دلالة. يقول "سبويه" : «فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني(67)، كما يسمي حروفه حروف الإشراك «وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر -وصار منفصلا- عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه»(68). إذن فالقاعدة التي تتحكم في العطف ذات بعدين أساسين :

(أ) البعد التركيبي الذي يدل على وجود جملتين متداخلتين.

(ب) البعد الوظيفي : ضرورة استقلال كل المتعاطفين بعامل خاص ظاهر أو مقدر. وبما أن (الضمير) عندما يكون فاعلا لا ينفك عن الفعل أو الصيغة الفعلية المتصل بها. وجب عند العطف إبعاد المعطوف بكل الوسائل، لغويةً كانت أو غير لغوية.

---

(66)الجواري (عبد الستار): نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974، ص 54.

(*) التكرار المقصود - الصفة - التوكيد، عطف البيان - البدل، وغير المقصود البدل الغلط .

(67) سيبويه : السابق، ص 378.

(68) ابن يعيش : جـ 3 ص 69.

ولتعميق هذه النظرة نستند إلى "الزركشي" الذي يورد قولا غير منسوب، يبين فيه أصحابُه أن التوكيد ليس شرطا مطّردا في أثناء العطف على الضمير، في محل رفع والضمير في محل جر، بل يشترط أن يكون هناك فاصل بينهما، هذا الفاصل بإمكانه تأدية دور المؤكد. فالآية الكريمة : «ما أشركنا ولا آباؤنا» (الأنعام :148). عطفت فيها (آباؤنا) على المضمر المرفوع وليس هناك تأكيد، بل فاصل وهو (لا)، ولكنه يرد على هذا القول بأنه لاحجة فيه ويعلل لذلك، بأن (لا) دخلت بعد واو العطف. والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف؛ ولكن هذا الرد لا يعني تقويض الإجراء ككل. وإنما يرى أنه لا ينطبق على الآية السابقة، أما الذي يستشهد به لذلك هي قوله تعالى : «فاستقم كما أمرت ومن تاب معك» (هود :112).

إذ نلاحظ الفصل بين المتّعاطفين بالمركب (Syntagme). كما أمرت، من خلال هذا الطرح نصل إلى النتيجة التالية : تحتاج جملة العطف التي يكون فيها المعطوف عليه (ضميرا فاعلا) أو متصلا بحرف جر إلى تباعد بنيوي بينه وبين المعطوف. ولا يشترط أن يكون الفاصل من جنس المعطوف عليه؛ أي أن يكون قبيلا له، بل يكفي أن تتوفر الجملة على فاصل مهما كانت طبيعته. إلا أن إطلاق هذه النظرية على وجه التعميم، يصطدم شكلا بقراءة حمزة الشهيرة بكسر الأرحام في قوله جل وعلا : «واتقوا الله الذي تسّاءلون به والأرحامِ» (النساء: 1). وتعليل ذلك أن هناك سكتة خفيفة، في هذه القراءة نعدها فاصلا كافيا، على غرار الفواصل اللفظية الأخرى؛ أي أن الوقف هاهنا يباعد بنيويا بين الضمير به والأرحام؛ ونجد ما يلمح لهذا التعليل عند "ابن جني" عندما يقول : «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه "أبو العباس" بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن "لحمزة" أن يقول "لأبي العباس" : إنني لم أحمل الأرحام على العطف عل المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت : وبالأرحامِ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها»(69). فهذا الاعتقاد أو التصور يتطلب برهة من الوقت، تطول أو تقصر تفصل بين الحرف والأرحام، تكون كفيلة بإباحة العطف على اعتبار وجودها بين المتعاطفين.

---

(69) ابن جني : الخصائص، جـ 1، ص 285.

كما نسجل -بهذا الصدد- ملاحظة تتعلق بقضية إعراب هذه الأنواع من الضمائر، فإعرابها، توكيد -كما جرت العادة في ذلك - لا ينطبق والتحليل العام بطبيعة الجمل الاختبارية التي ينتمي لها التوكيد، لأن هذه الأنواع يمكن الاستغناء عنها دون أن تتأثر الجملة بنيويا أي أن الجملة لا تكون لاحنة دون توكيد، في حين أن الضمير هاهنا إجباري عند أغلب النحاة كما تمثل لذلك الآيتان الكريمتان : «اسكن أنت وزوجك الجنة» (البقرة: 38) و «اذهب أنت وربك» (المائدة: 2) ولذا فإني أقترح أن نحتفظ بمصطلح -وصلة- للدلالة على هذه الضمائر.